الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4903 | الأحد | 10 ذي الحجة 1445 هـ | 16 يونيو 2024 م | السنة السابعة عشرة

سوق الائتمان تمنح الصين بارقة أمل بوجه تصاعد أزمات العقارات والبطالة

صفوف الأبراج السكنية نصف الفارغة والشوارع المهجورة في تيانجين تشير بشكل صارخ للأزمة العقارية الصينية

توضح صفوف الأبراج السكنية نصف الفارغة والشوارع المهجورة في تيانجين (شمالي الصين) بشكل صارخ الأزمة العقارية التي يعاني منها الاقتصاد الصيني.

ورغم رفع القيود الصحية -التي أعقبت تفشي فيروس كورونا- منذ أكثر من عام ونصف، لا تزال سوق العقارات تعيق التعافي الاقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وفي الوقت نفسه، تظهر سوق الائتمان علامات النمو مع زيادة مبيعات السندات الحكومية، مما يوفر بصيص أمل وسط هذه التحديات.

ويواجه قطاع العقارات، الذي أسهم تاريخيا بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي للصين، مشكلات خطيرة وسط التباطؤ الاقتصادي.

وقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد مشاريع البناء غير المكتملة وزيادة المخاوف بشأن الاستقرار المالي للعديد من شركات التطوير العقاري، بما في ذلك الشركات العملاقة مثل إيفرغراند، التي تواجه صعوبات مالية كبيرة.

وشاركت وانغ دونغمي، المتقاعدة في تيانجين، تجربتها الشخصية مع وكالة الصحافة الفرنسية، وسلطت الضوء على تأثير ذلك على المواطنين العاديين.

حيث اشترت شقة بمبلغ 870 ألف يوان (120 ألف دولار) في عام 2016، لكن قيمتها انخفضت بنسبة تزيد على 30 في المئة حاليا. وأعربت وانغ عن رغبتها في البيع، لكن أسعار السوق «عند أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات».

وقد شهدت الجهود المبذولة لإنعاش القطاع نتائج متباينة، وقد تم تنفيذ تدابير مثل خفض الحد الأدنى للدفعة الأولى لمشتري المنازل لأول مرة ومقترحات شراء المنازل غير المأهولة.

وأشار تشاو شين، وهو وكيل عقاري في حديثه، إلى بعض علامات انتعاش السوق بسبب هذه المبادرات. لكنه نبه إلى أنه «من غير الواقعي القول إننا سنعود إلى مستوى المبيعات نفسه المرتفع والمسجل سابقا».

ووفقاً لوكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، فمن المتوقع أن تشهد أسعار المساكن الجديدة مزيداً من الانخفاض بنسبة 15 في المئة إلى 20 في المئة هذا العام. وسوف تهيمن المناقشات الاقتصادية على اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في يوليو/تموز المقبل، مع التركيز بشكل كبير على سوق العقارات وتوظيف الشباب.

وأصبحت البطالة بين الشباب قضية ملحة، حيث وصفها الرئيس شي جين بينغ بأنها «أولوية مطلقة» في خطاب له في مايو. وفي العام الماضي، بلغت معدلات البطالة بين الشباب مستويات قياسية قبل أن توقف الحكومة نشر هذه الأرقام، مشيرة إلى الحاجة إلى مراجعة جمع البيانات.

ولا تزال سوق العمل قاتمة، كما قال وو جياوين، الخريج البالغ من العمر 25 عاما، للوكالة في معرض التوظيف في شنغهاي. وقال وو إن «سوق العمل قاتمة هذا العام»، معربا عن «قلق بالغ» بشأن عدم العثور على عمل.

وبالإضافة إلى هذه التحديات، يعاني القطاع الخاص، وخاصة شركات التكنولوجيا الكبرى مثل علي بابا وتينسنت وبايت دانس، من التباطؤ بسبب زيادة القواعد التنظيمية.

وقد أثر هذا الانخفاض على التوظيف، حيث تم الإبلاغ عن خسائر كبيرة في الوظائف في قطاع الإنترنت الذي كان مزدهرا في السابق.

ولم يكن القطاع المالي محصنا أيضا. وكشف مصرفي يدعى وانغ لوكالة الصحافة الفرنسية أن الأجور أصبحت الآن أقل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. علاوة على ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية بين بكين وواشنطن، إلى جانب الجهود التي تبذلها بعض الدول لتنويع سلاسل إنتاجها، أثرت سلبا على صادرات الصين، التي تمثل ركيزة أساسية للنمو.

المتواترة، يرى مراقبون للاقتصاد الصيني أن ثمة بصيصا من الأمل يلوح من بعيد. فقد أوردت وكالة الأنباء الألمانية أن نشاط سوق الائتمان في الصين عاد إلى النمو في مايو المنصرم، مع زيادة مبيعات السندات الحكومية بعد انكماش نادر في الشهر السابق.

وأشارت بيانات بنك الشعب الصيني إلى أن إجمالي حجم عمليات الائتمان ارتفع بمقدار 2.1 تريليون يوان (289.42 مليار دولار) في مايو الماضي، مقارنة بـ 1.6 تريليون يوان (نحو 220 مليار دولار) في العام السابق، وأصدرت المؤسسات المالية قروضا جديدة بقيمة 949 مليار يوان (131 مليار دولار).

ويهدف الارتفاع الكبير في مبيعات السندات الحكومية، على المستويين المركزي والإقليمي -وفقا للوكالة الألمانية- إلى تمويل الاستثمارات الضرورية وتخفيف الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تباطؤ القطاع العقاري.

وفي الشهر الماضي، أبقى بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير، وحافظ على سعر الفائدة على القروض لمدة عام عند 3.45 في المئة وسعر الفائدة لمدة 5 سنوات عند 3.95 في المئة.

ورغم أن الحكومة الصينية تستهدف معدل نمو بنسبة 5 في المئة، فإنه يظل متواضعا مقارنة بالنمو الاقتصادي القوي الذي حققته الصين في العقود السابقة.

وتمثل الأزمات المتشابكة بين العقارات والبطالة تحديات كبيرة للصين. ومع ذلك، فإن الارتفاع الأخير في سوق الائتمان يوفر مسارا محتملا نحو الاستقرار الاقتصادي.

يلين: سوق العمل الأمريكي أصبح أكثر هدوءا ويتجه نحو المستويات الطبيعية

وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين

أكدت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين، أن سوق العمل الأمريكي أصبح أكثر هدوءا، ويتجه نحو المستويات الطبيعية.

وأضافت أن السوق يتجه أيضاً لتحقيق مستويات مماثلة لما تم تسجيله قبل جائحة كورونا.

ولفتت يلين إلى ارتفاع الأجور لكن بوتيرة أبطأ، بما لا يشكل تهديدا لمعدلات التضخم على حد تعبيرها.

أظهرت بيانات ارتفاع عدد الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات جديدة للحصول على إعانة بطالة لأعلى مستوى في 10 أشهر الأسبوع الماضي، في إشارة على تراجع قوة سوق العمل.

وذكرت وزارة العمل الأمريكية أن الطلبات المقدمة للمرة الأولى للحصول على إعانات البطالة الحكومية ارتفعت بنحو 13 ألفا إلى 242 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في الثامن من يونيو، وذلك وفقا للبيانات المعدلة على أساس موسمي، مسجلة أعلى مستوى منذ أغسطس الماضي.

وتوقع اقتصاديون في استطلاع لـ«رويترز» 225 ألف طلب في ذلك الأسبوع.

وارتفع معدل البطالة إلى مستوى لا يزال منخفضا نسبيا عند 4 في المئة في مايو للمرة الأولى منذ يناير 2022، في حين تباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير في الربع الأول.

وأبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة القياسي في نطاق 5.50-5.25 في المئة، وهو المستوى الثابت منذ يوليو الماضي.

وأجل مسؤولو مجلس الاحتياطي الفيدرالي بدء تخفيضات أسعار الفائدة ربما إلى أواخر ديسمبر، مع توقع صناع السياسات خفضا واحدا بمقدار ربع نقطة مئوية فقط لهذا العام.

وقال رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول لصحفيين «مجموعة واسعة من المؤشرات تشير إلى أن الظروف في سوق العمل عادت إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، وهي ضعيفة نسبياً ولكنها مقلقة».

معدل التضخم في روسيا يسجل أعلى مستوى منذ فبراير 2023

تسارعت وتيرة التضخم في روسيا مجددا في مايو وسط تحذيرات لمسؤولين من أن الإنفاق العام الهائل لدعم الهجوم العسكري على أوكرانيا قد يؤدي إلى «تسخين اقتصادي».

ودعمت زيادة الإنفاق الحكومي الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية، ولكنها أدت أيضا إلى ارتفاع الأسعار ونقص العمالة في العديد من القطاعات غير المرتبطة بالحملة العسكرية.

وقالت وكالة الإحصاء الرسمية في البلاد الجمعة إن التضخم بلغ 8.3 في المئة على أساس سنوي في مايو، وهو أعلى معدل منذ فبراير 2023، وفق وكالة فرانس برس.

ويمثل هذا ارتفاعا مقارنة بـ 7.8 في المئة في نهاية أبريل، ويفوق بكثير المعدل الرسمي المستهدف للتضخم البالغ 4 في المئة.

وشكل الارتفاع السريع في الأسعار ضغوطا على البنك المركزي الروسي في البلاد لمواصلة رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم.

والأسبوع الماضي، أبقى البنك المركزي معدل الفائدة الرئيسي عند 16 في المئة، لكنه أشار إلى أنه قد يرفع تكاليف الاقتراض في المستقبل إذا لم تتباطأ وتيرة ارتفاع الأسعار.

وحذر جيرمان غريف الرئيس التنفيذي لمصرف «سبيربنك» الذي تديره الحكومة الروسية الأسبوع الماضي من أن النمو في روسيا «هش» لأنه يعتمد على الإنفاق الحكومي لمواصلة دفع الأجور والإنفاق الاستهلاكي، وليس على الاستثمار أو الإنتاج.

بنك اليابان المركزي يبقي أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون تغيير

بنك اليابان المركزي

قرر بنك اليابان المركزي الجمعة إبقاء أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون تغيير في نطاق يتراوح بين صفر و0ر1 في المئة متوافقا مع التوقعات.

وقال البنك في بيان بعد اجتماع السياسة النقدية الذي استمر يومين إن «هذا القرار يأتي بعد أن رفعها في شهر مارس الماضي للمرة الأولى منذ 17 عاما منهيا سياسة سعر الفائدة الصفرية وهي خطوة نحو تطبيع السياسة النقدية».

وأضاف «قررنا ايضا خفض مشترياتنا من سندات الحكومة اليابانية في إطار جهودنا لتطبيع سياستنا النقدية» موضحا أن «هذا التخفيض يهدف إلى ضمان أن تتشكل أسعار الفائدة طويلة الأجل بحرية أكبر في الأسواق المالية».

وأشار البنك إلى أنه سيتخذ قرارا بشأن خطة مفصلة لخفض شراء السندات للعام أو العامين المقبلين في اجتماعه المقبل في نهاية يوليو وحتى ذلك الحين سيواصل عمليات الشراء بالوتيرة الحالية البالغة حوالي 6 تريليونات ين ياباني (38 مليار دولار أمريكي) شهريا.

وأوضح ان «ثالث أكبر اقتصاد في العالم من المرجح أن يستمر في النمو بوتيرة أعلى من معدل نموه المحتمل مع استمرار الاقتصادات الخارجية في النمو بشكل معتدل ومع تكثيف الحلقة القوية من الدخل إلى الإنفاق تدريجيا على خلفية العوامل مثل الظروف المالية الميسرة».

وفيما يتعلق بالمخاطر التي تهدد التوقعات قال البنك إنه «لا تزال هناك شكوك كبيرة تحيط بالنشاط الاقتصادي والأسعار في اليابان بما في ذلك التطورات في النشاط الاقتصادي والأسعار في الخارج والتطورات في أسعار السلع الأساسية وتحديد الأجور والأسعار للشركات المحلية».

وذكر أنه «في ظل هذه الظروف من الضروري إيلاء الاهتمام الواجب للتطورات في الأسواق المالية وأسواق الصرف الأجنبي وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والأسعار في اليابان».

فرنسا تطلق صندوقا بـ 100 مليون يورو لدعم شركاتها في المغرب والجزائر وتونس

أعلن المصرف العام للاستثمار في فرنسا إطلاق صندوق بـ 100 مليون يورو لدعم الشركات الفرنسية الراغبة في الاستثمار أو في تعزيز حضورها في بلدان المغرب والجزائر وتونس.

وقال المصرف المعروف اختصارا «بي بي آي فرانس» في بيان إن هذه الآلية تسعى إلى «تلبية حاجات الشركات الفرنسية الراغبة في إطلاق أو تعزيز مشاريع بالمغرب الكبير»، وذلك «بشراكة مع شركاء في المغرب الكبير».

يغطي المشروع الفترة ما بين 2024 و2027، مستهدفا قطاعات مختلفة مثل الصناعة والطاقة والزراعة وصناعة الأدوية، وفق المصدر نفسه.

وسيعمل الصندوق عبر «آليات مختلفة للاستثمار والتمويل والضمانات والمرافقة».

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وعد في العام 2023 بمواكبة الشركات الفرنسية في بلدان المغرب الكبير الثلاثة، بواسطة المصرف العام للاستثمار، بتوفير التمويلات والضمانات الضرورية لمشاريعها.

صندوق النقد يوافق على صرف 800 مليون دولار للأرجنتين

صندوق النقد الدولي

وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي الخميس على صرف شريحة قرض جديدة قيمتها 800 مليون دولار للأرجنتين التي أطلق رئيسها الليبرالي المتشدّد خافيير ميلي برنامجاً إصلاحياً شاملاً.

وميلي، الذي يعرّف عن نفسه بأنّه «رأسمالي فوضوي»، تعهّد وقف الانحدار الاقتصادي وخفض عجز الميزانية إلى الصفر، وقد أطلق برنامجاً لخفض الإنفاق العام والحدّ من التضخم الذي يظل عند معدل سنوي يزيد عن 275 في المئة.

وقال صندوق النقد في بيان إنّ «مجلس الإدارة اعتبر أنّ البرنامج يسير على المسار الصحيح من خلال تلبية كل معايير الأداء الكمّي حتى نهاية مارس 2024 مع هوامش».

وهذه هي المراجعة الثامنة لبرنامج المساعدات الذي أقرّه الصندوق للأرجنتين. ومع هذه الشريحة الجديدة تكون الأرجنتين قد تلقت حتى اليوم بموجب هذا القرض ما مجموعه 41 مليار دولار.

وفي بيانه، قال الصندوق إنّ «المجلس التنفيذي شدّد على أنّ الحفاظ على تقدّم قويّ يتطلب تحسين جودة التكيّف المالي، والبدء في خطوات نحو تعزيز إطار السياسة النقدية وسياسة النقد الأجنبي، وتنفيذ الأجندة الهيكلية».

وأضاف «سيكون ضرورياً أيضا مواصلة الجهود لدعم الفئات الضعيفة وتوسيع الدعم السياسي وضمان صنع سياسات مرنة».

وأتى بيان الصندوق بعيد موافقة مجلس الشيوخ الأرجنتيني صباح الخميس على مشروع إصلاح الدولة المقدم من جانب ميلي الذي حصل تالياً، للمرة الأولى منذ تسلمه السلطة قبل ستة أشهر، على دعم من البرلمان.